

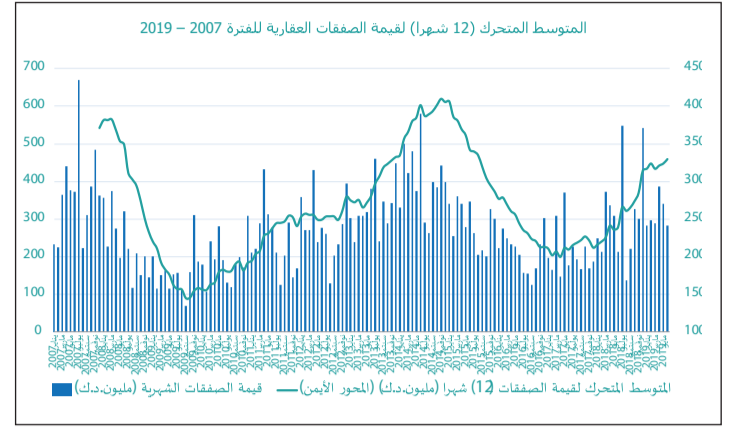
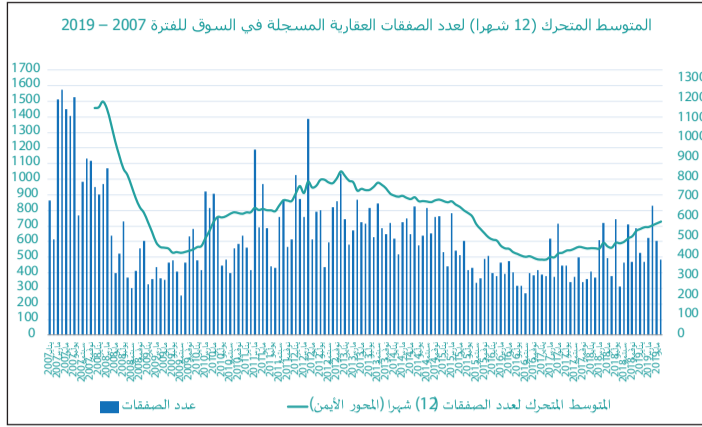


خلال النصف الأول.. وبدعم من الأداء القوي للقطاعات السكني والتجاري

«KIB»: 1,88 مليار دينار مبيعات العقار بنمو 11٪

35٪ نمو الإيرادات التشغيلية إلى 11.9 مليون دينار

5,6 ملايين دينار أرباح «عقارات الكويت» في النصف الأول بنمو 40٪



1.88 مليار دينار مبيعات العقار بالربع الثاني.. الأعلى منذ 2014

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الدولي «KIB» إن مبيعات سوق العقار الكويتي خلال النصف الأول من 2019 بلغت نحو 1,88 مليار دينار (عقود ووكالات)، مرتفعة بنسبة 11٪ على أساس سنوي، فيما ارتفع مؤشر عدد الصفقات المسجلة في السوق لذات الفترة بنحو 19٪ على أساس سنوي ليبلغ 3539 صفقة مقابل 2973 صفقة سجلت خلال النصف الأول من 2018. جاء هذا التحسن في مؤشر أداء السوق مدعوماً بشكل أساسي من قطاعي السكني والتجاري، حيث ارتفعت مبيعات القطاع السكني للنصف الأول من 2019 بنسبة 24٪ على أساس سنوي لتبلغ 790 مليون دينار، فيما ارتفع مؤشر عدد الصفقات في القطاع السكني بنحو 21٪ على أساس سنوي ليبلغ 2421 صفقة.

كما ارتفعت مبيعات القطاع التجاري لذات الفترة وعلى أساس سنوي بنحو 25٪ لتبلغ 300 مليون دينار، فيما تراجعت مبيعات القطاع الاستثماري بنحو 18٪ خلال النصف الأول من 2019، وذلك بسبب الأداء الضعيف نسبياً الذي سجله خلال الربع الأول من هذا العام، تجدر الإشارة إلى أن القطاع الاستثماري قد سجل مستويات أعلى من العام الماضي، حيث بلغت مبيعات القطاع الاستثماري نحو 352 مليون دينار، متراجعة بأقل من 2٪ على أساس سنوي، كما بلغ عدد الصفقات في القطاع الاستثماري نحو 440 صفقة متراجعا بنسبة 11٪ على أساس سنوي، فيما تراجعت مبيعات القطاع التجاري بنحو 2٪ على أساس سنوي لتبلغ 126 مليون دينار مع ارتفاع كبير في عدد الصفقات المسجلة في القطاع إثر تسجيل مجموعة من الصفقات لبيع محال تجارية في منطقة صباح الأحمد البحرية. فيما سجلت 14 صفقة في الشريط الساحلي بقيمة إجمالية بلغت 72 مليون دينار، كما بلغت مبيعات القطاع الحرفي نحو 42 مليون دينار موزعة على 34 صفقة.

هذا، وقد أظهرت المتوسطات المتحركة لفترة 12 شهرا لكل من مؤشري قيمة وعدد الصفقات اتجاهات تصاعديا ولفترة تزيد على 18 شهرا، فيما جاء الاتجاه تصاعديا في مؤشر متوسط قيمة الصفقة أيضا، ولكن

19٪ نمو عدد الصفقات إلى 3.5 آلاف صفقة بالنصف الأول

بوتيرة أقل ولفترة زمنية أقصر. وتبنت توزيع الجغرافي لقيمة المبيعات وعدد الصفقات العقارية المسجلة في السوق، فقد حلت منطقة الفروانية أولا بنحو 7٪ من إجمالي المبيعات، تلتها منطقة السالمية بنحو 6٪ من الإجمالي، فيما حلت منطقة صباح أحمد البحرية أولا في مؤشر عدد الصفقات، تلتها منطقة الفروانية، حيث استحوذت على أكثر من 17٪ من إجمالي عدد الصفقات المسجلة في السوق، تلتها منطقة المسائل والتي حصلت على نحو 9٪ من مجمل عدد الصفقات.

وتباين التغيير في المتوسط العام لسعر المتر المربع في القطاعات العقارية المختلفة خلال الربع الثاني من العام وعلى أساس سنوي، حيث ارتفع المتوسط العام لأسعار العقارات السكنية بنسبة 6٪، فيما تراجع متوسط سعر المتر المربع في القطاع الاستثماري بنسبة 10٪ على أساس سنوي، كما جاء التغيير متفاوتا وفقا للمنطقة الجغرافية

أكدت تصنيف العملات الأجنبية بالمدى الطويل عند «A+» وتصنيف السندات عند «BBB+»

«كابيتال إنتلجنس» تثبت تصنيفات «الخليج» مع نظرة مستقبلية مستقرة



دلال الدوسري

تحتت وكالة كابيتال إنتلجنس الدولية للتصنيف الائتماني تصنيف بنك الخليج للطويل والعملات الأجنبية على المدى القصير عند المرتبة «A+» والمرتبة «A1»، على التوالي، وفي الوقت ذاته، قامت وكالة كابيتال إنتلجنس أيضا بتصنيف بنك الخليج على المستوى الائتماني القائم بذاته عند المرتبة «A»، مع نظرة مستقبلية «مستقرة».

من جهة أخرى، قامت الوكالة أيضا بتثبيت تصنيف سندات بنك الخليج المساندة البالغة قيمتها 100 مليون دينار، وفقا لمعيار بازل 3 للشريحة الثانية من رأس المال عند المرتبة «BBB+»، مع نظرة مستقبلية «مستقرة» لتلك السندات.

ويعزى السبب الأساسي لتثبيت التصنيف في كلتا الحالتين إلى الانتشار الجيد والراسخ لنشاط البنك، خاصة في مجال الخدمات المصرفية الشخصية، وجودة القروض، علاوة على المركز القوي لرأس المال والمؤشرات المريحة للسوية.

كما تعكس التصنيفات حجم بنك الخليج كرابح كبير في فروع واسعة النطاق من الفروع، وقد ساهم نموذج النشاط المصرفي للبنك بشكل عام، بالإضافة إلى الإستراتيجيات الفعالة التي ينتهجها، في الحفاظ على حصته من السوق، ما أدى بدوره إلى تحقيق البنك لأرباح جيدة عبر دورة النشاط. كما أن بنك الخليج لديه اطار شامل وراسخ للحوكة، تم تصميمه بغيّة تحقيق الأداء المتوازن

أكبر بنك في الكويت، لتمتعه بشبكة فروع واسعة النطاق وحصّة جيدة من السوق في كل من القروض والودائع في القطاع المصرفي، وذلك بناء على ما ذكرته وكالة كابيتال إنتلجنس في تقريرها. وفي هذا الصدد، ذكرت وكالة كابيتال إنتلجنس أن: «قوة بنك الخليج تنبع في الأساس من انتشاره الجيد والراسخ، والذي تعزّزه شبكة واسعة النطاق من الفروع، وقد ساهم نموذج النشاط المصرفي للبنك بشكل عام، بالإضافة إلى الإستراتيجيات الفعالة التي ينتهجها، في الحفاظ على حصته من السوق، ما أدى بدوره إلى تحقيق البنك لأرباح جيدة عبر دورة النشاط. كما أن بنك الخليج لديه اطار شامل وراسخ للحوكة، تم تصميمه بغيّة تحقيق الأداء المتوازن



طلال جاسم البحر

أعلنت شركة عقارات الكويت عن نتائجها المالية للفترة المنتهية في 2019/6/30، والتي أظهرت تحقيق الشركة نمواً في إيراداتها التشغيلية في النصف الأول من العام بنسبة 35٪ لتبلغ 11,9 مليون دينار، مقابل 8,8 ملايين دينار للفترة ذاتها من العام الماضي. وتعلّقاً على هذه النتائج، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة طلال جاسم البحر: «حافظت شركة عقارات الكويت على بدايتها الإيجابية لعام 2019 وواصلت نجاحها في الربع الثاني من العام، واستمرت في تحقيق الأرباح». وحققت شركة عقارات الكويت أرباحاً صافية بلغت 5,6 ملايين دينار خلال النصف الأول من

تطبيق اللانحة اعتباراً من 5 أغسطس 2019

«الصناعة» تحظر استيراد أجهزة التكييف الهادرة للطاقة



عبدالكريم تقي

صرح مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبدالكريم تقي بأن الهيئة العامة للصناعة قامت باعتماد لائحة بطاقة كفاءة الطاقة لأجهزة التكييف، وذلك تماشياً مع توجيهات وزير التجارة والصناعة بشأن إعطاء الأولوية لكفاءة الطاقة لأجهزة التكييف، حيث قامت بتشكيل لجنة فنية فرعية منبثقة من اللجنة الوطنية الكهربائية والإلكترونية برئاسة الهيئة العامة للصناعة وعضوية كل من وزارة الكهرباء والماء وجامعة الكويت ومعهد الأبحاث العلمية لدراسة ووضع متطلبات اللائحة الخاصة بكفاءة الطاقة لأجهزة التكييف.

وأوضح تقي في بيان صحفي أن اللائحة وضعت للدور الدنيا لكفاءة أجهزة التكييف المسموح باستيرادها إلى الكويت إضافة إلى إلزام المستوردين والمصنعين بوضع ملصق بطاقة كفاءة الطاقة على أجهزة التكييف والتي وتحمل نظام النجوم لتعطي للمستهلك دلالة

سهلة وسريعة في هذا الشأن، كلما زاد عدد النجوم الموضحة على البطاقة كلما زادت كفاءة المكيف وقل استهلاكه للطاقة الكهربائية. وبالتالي تشرح البطاقة بشكل عملي ومبسط أموراً غاية في الأهمية لتبني المستهلك الفرق بين أجهزة التكييف المختلفة من حيث الكفاءة. وبين أنه تم طرح اللائحة على المصنعين والمستوردين من القطاع الخاص قبل الاعتماد لإبداء الرأي، ومن ثم عرضها على اللجنة الوطنية الكهربائية والإلكترونية لاعتمادها، على أن يتم تطبيق اللائحة اعتباراً من 5 أغسطس 2019. وطلب من المستوردين والمصنعين التواصل مع إدارة المواصفات والمقاييس للحصول على المتطلبات الفنية الواجب الالتزام بها طبقاً لللائحة. وأكد تقي على أن الأثر الناتج عن تطبيق هذه اللائحة سينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني بتقليل الهدر وتوفير ملايين الدنانير على خزينة الدولة.

عن طريق طرح 5 ملايين سهم للاكتتاب بقيمة 100 فلس للسهم

«براندات دوت كوم» ترفع رأسمالها إلى 1,5 مليون دينار



مبارك البدر

وافقت الجمعية العامة العادية وغير العادية لشركة براندات دوت كوم على زيادة رأسمال الشركة من 1,5 مليون دينار، أي بزيادة قدرها 500 ألف دينار، وذلك عن طريق طرح 5 ملايين سهم للاكتتاب بقيمة اسمية قدرها 100 فلس للسهم الواحد تسدد على دفعات من أرصدة المساهمين المقيدين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية وتحدد لممارسة الاكتتاب بحق الأولوية لمدة 15 يوماً، وبعد انقضاءها يتم فتح باب الاكتتاب لمساهمين جدد، وتفويض مجلس الإدارة بوضع الشروط والشروط لاستدعاء رأس المال والتصرف بكسور الأسهم.

وقال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة براندات دوت كوم، مبارك البدر، أمام الجمعية العامة العادية وغير العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، والتي عقدت بنسبة حضور بلغت 86,42٪، أن الهدف من وراء زيادة رأس المال هو التوسع في أغراض وأنشطة الشركة،

لافتاً إلى أن «براندات» تمتلك كل من شركة «أيفكو لتوصيل الطلبيات الاستثمارية»، وشركة «براندات دوت كوم» بنسبة 100٪. وأضاف أن الأولوية للاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال ستكون للمساهمين الحاليين ويسعر سهم 100 فلس ومن دون علاوة اكتتاب، فيما سيتم في المرحلة الثانية فتح الباب أمام دخول مساهمين جدد بسعر 100 فلس للسهم وعلاوة إصدار 25 فلساً، حيث من المقرر إضافة علاوة الاكتتاب إلى حقوق المساهمين بالشركة. وأكدت عمومية «براندات دوت كوم» قد وافقت على جميع بنود جدول الأعمال بما فيها تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات، كما وافقت على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، فيما وافقت الجمعية غير العادية على زيادة رأسمال الشركة من مليون إلى 1,5 مليون دينار عن طريق طرح 5 ملايين سهم للاكتتاب.

خض الفائدة الأميركية يقلل الضغوط على «المركزي الكويتي»

أوضح تقرير «الشان» أن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بدأ مسيرة رفع أسعار الفائدة بربع النقطه المئوية في 16 ديسمبر 2015، مبرره في بدء زيادته بعد سلسلة تخفيضات ثم ثباتها قريبة من الصفر لنحو 7 سنوات، هو أن الاقتصاد الأميركي بدأ يتعافى ومعدلات البطالة إلى هبوط متصل، وتوقف بات حول سخونته مما يتطلب التحوط من الضغوط التضخمية. وتوقف بعدها لمدة عام كامل ليكرر الزيادة بربع النقطه المئوية في 14 ديسمبر 2016. بعدها رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة الأساسي على الدولار الأميركي 7 مرات، 3 مرات في 2017 و 4 مرات في 2018، ورغم وعود بالاستمرار في رفعها، توقف عن ذلك في 2019، لأن القلق حول تباطؤ النمو الاقتصادي الأميركي والاقتصاد العالمي، بات هو الأهم بالرغم انخفاض مستويات البطالة في أميركا إلى مستوى قياسي تاريخي، أو نحو 3,7٪. وقال التقرير انه خلال تلك الحقبة، أي ما بين ديسمبر 2015 ونهاية 2018 حتى يوليو الجاري، رفع بنك الكويت المركزي سعر الخصم على الدينار الكويتي 4 مرات فقط، أي خلف رفع سعر الفائدة الدولار الأميركي 5 مرات، وعليه تقلص الهامش ما بين الفائدة الأساس على الدولار الأميركي 2,5٪. وسعر الخصم على الدينار الكويتي «3,0٪»، إلى نصف نقطة مئوية. مبررات بنك الكويت المركزي هي اختلاف حالة الاقتصاديين، فتحذيرات الفيدرالي الأميركي حول قوة نمو وربما سخونة الاقتصاد الأميركي رغم

تقرير الشال

السياسة الاقتصادية الكويتية.. شعارات كبيرة ونتائج سلبية

رأى تقرير «الشان» ان هناك بضعة مؤشرات يفترض أن تثير قلق راسمي السياسة المالية والاقتصادية في الكويت، من أمثلتها أن الاقتصاد المحلي حقق نمواً حقيقياً سالباً بنحو 1,9٪ في الربع الأول من العام الحالي مقارنة بالربع الرابع من العام الفائت، ومنها تقرير لمنظمة أوبك تتوقع فيه فقدان دولها حصّة جديدة من سوق النفط في 2020. بالإضافة إلى مثالين آخرين على مستوى العالم، أحدهما ازدياد القلق حول مستقبل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأميركية، أكبر اقتصادات العالم، وربما بدء تحفيزه بخفض أسعار الفائدة، وتانيهما تحقيق الصين ثاني أكبر اقتصادات العالم أدنى معدل للنمو في 27 عاماً وعند مستوى 6,2٪ للربع الثاني من العام الحالي، وكلها مجرد نماذج.

ووفقاً للتقرير، لا يبدو أن لدى راسمي السياسة الاقتصادية والمالية في الكويت أي قلق حول تلك المؤشرات، فالسياسة الاقتصادية شعارات كبيرة ونتائج سلبية، والسياسة المالية مستمرة في التوسع، وفي الشق الجاري وغير مستمرة في الإنفاق. وهناك واحد من احتماليين الأول هو أن لدى الإدارة العامة رؤى وتصورات مناقضة للآثار السلبية للمؤشرات المذكورة – وغيرها كثير، ومن حق الناس عليها أن تبادر إلى طرح رؤاها، ولا بأس في دعمها إن كانت على حق. والاحتمال الثاني، هو أنها لا تهتم بمصير البلد، وأن اهتمامها مقتصر على بقائها في السلطة لأطول فترة ممكنة، وتلك مراهنة تزداد مخاطرها بشدة مع كل وقت يمر من دون علاج.